الفصل الثاني

بيئة التدريس العادل وقيمها

الفصل الثاني
بيئة التدريس العادل وقيمها

* المدرسة الشاملة، أهدافها وفلسفتها:

تمثل المدرسة الشاملة أحد التوجهات الحقيقة التي تضمن حق المساواة التعليمية بين المعاقين وغير المعاقين، وكذلك شمول المعاقين بنفس الرعاية والاهتمام التي يلقاها قرنائهم من غير المعاقين، ذلك بقبول هؤلاء التلاميذ بالمدارس العادية شأنهم كشأن العاديين دون تفرقة أو تمييز بينهم، انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

فالمدرسة الشاملة هي مدرسة تعني بتقديم كل التلاميذ المعاقين بمختلف تصنيفاتهم وفئاتهم وقدراتهم على التعلم داخل البرامج التربوية في بيئة الفصل الدراسي العادي بحيث يعمل جميع التلاميذ عاديين ومعاقين تجاه نفس الأهداف التي تقوم عليها هذه البرامج.

فهي مدرسة تعني بكل التلاميذ دون النظرة لشدة الإعاقة لديهم أو شدة وتنوع احتياجاتهم فالاهتمام فيها يكون موجهاً نحو التلاميذ، وليس نحو الإعاقة المصاحبة لهم.

وعلى ذلك فالمدرسة الشاملة تعد نظام تعليمي يقدم تعليماً شاملاً لكل من التلاميذ العاديين والإعداد العادل للمعلم قبل الخدمة لممارسة التدريس الشامل.

المعاقين معاً مهما اختلفت قدراتهم وصعوباتهم على التعلم، بحيث يسمح لكل تلميذ معاق أن يكون بداخل الفصل الدراسي العام لتلقي خبرات تعليمية في بيئة أكثر عادية مع قرنائه العاديين من نفس العمر، مهما تعددت فئات وتصنيفات الإعاقة داخل الفصل الدراسي الواحد.

*** الفلسفة التي تقوم عليها المدرسة الشاملة:**

يقوم التعليم الشامل الذي يقدم داخل المدرسة الشاملة التي تعد مؤسسة اجتماعية تعليمية تربوية على فلسفة تربوية تقضي بأن تتحمل هذه المدرسة مسئولية مقابلة الاحتياجات الفردية لكل التلاميذ عاديين ومعاقين، كل حسب قدراته واستعداداته، وتوفر وتهيئ الفرص المناسبة لتحقيق أقصى درجة من النمو المتكامل لدى جميع التلاميذ، وأن المعلمين سوف يقدرون أو لديهم القدرة على مقابلة الاختلافات بين التلاميذ، وتعديل المنهج الدراسي وطرق التدريس والإستراتيجيات التعليمية لتوافق الاحتياجات المختلفة والقدرات المتباينة لكل تلميذ في الفصل الدراسي.

وهذه الفلسفة تشير إلى ما يسمى بمدخل المدرسة الكلي Whole School Approach للمدرسة الشاملة الذي يتطلب الانتفاع والاستفادة الكاملة بالمصادر الموجودة والمتاحة في المدرسة لتقديم تربية مناسبة لكل التلاميذ.

كما تقوم هذه المدرسة على فلسفة تقضي ببناء وتقديم تربية لكل التلاميذ تحت أي وضع وفي ظل أي ظروف مهما كانت، ذلك لضمان أن يصل كل التلاميذ لتعليم ذي معنى، دون أن تتطلب هذه المدرسة امتلاك هؤلاء التلاميذ لمهارات خاصة أو قدرات معينة.

إضافة لذلك فإن هذه الفلسفة تقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسة تتمثل في:

١- التركيز على ما يجب أن يكون من نتائج تربوية نهائية لمبدأ العادية والشمول، وأن كل تلميذ له حق الاستفادة من نفس الفرص التربوية لقرنائه العاديين في نفس العمر الزمني.

٢- التركيز على التلميذ، وأن كل التلاميذ خاصة المعاقين يمكنهم الاستفادة لأقصى درجة ممكنة.

٣- التركيز على احتياجات كل التلاميذ خاصة المعاقين منهم ومساعدتهم على إنجازها وتحقيق ذاتهم دون النظر لمستوى هذا الإنجاز أو قيمة وحجم العمل الذي يقومون به وعند إخفاقهم يعدل المنهج ليلائم قدراتهم، ويوضعون في برامج تعليمية مرتبطة باحتياجاتهم وقدراتهم.

فمن ضرورات هذه الفلسفة التأكد من أن كل تلميذ قد حقق نمواً لأقصى درجة ممكنة وفق قدراته واستعداداته في مناخ التباين والاختلاف بين التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، وفي إطار الاعتماد المتبادل بين التلاميذ، والتدريس بالمشاركة من المعلمين وتقديم التدعيم للتلاميذ داخل هذه الفصول الدراسية.

ومعنى ذلك أن المدرسة الشاملة فلسفتها تنبذ التفرقة والتمييز بين التلاميذ مهما اختلفت قدراتهم وصعوباتهم على التعلم، وتأخذ بمبدأ الجمع والتآلف بين التلاميذ ذوي المستويات المتباينة في مسار تعليمي واحد يتعلم فيه كل تلميذ وفق سرعته وقدرته على التعلم تحت التوجيه والإرشاد المشارك بين معلمي التربية العامة والتربية الخاصة.

*** الأهداف التربوية للمدرسة الشاملة:**

تقوم المدرسة الشاملة وفلسفتها التي تستند عليها على تحقيق عدة أهداف رئيسة هي:

١- إزالة ومحو التقسيم للمدرسة العامة والمدرسة الخاصة، والقضاء على أي ثنائية تعليمية للتلاميذ مهما اختلفت قدراتهم على التعلم.

٢- المحو الكلي لأي خدمات مستمرة منفصلة للتربية الخاصة ومعلمي التربية الخاصة بالمدارس المنعزلة.

٣- تنمية المهارات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية للمعاقين، والعمل على تغيير الاتجاهات لدى كل من المعلمين والتلاميذ تجاه المعاقين المشتملين داخل المدرسة الشاملة. كذلك استبعاد استمرارية خدمات التربية الخاصة أن الخبرة التي يمتلكها معلم التربية الخاصة لم تعد مطلوبة، لكنها تكتسب دوراً جديداً تتطلبه سياسة الشمول التعليمي Inclusion عند تنفيذها في الفصول الدراسية.

*** الفصل الدراسي الشامل بيئة التدريس العادل:**

يعد الفصل الدراسي الشامل هو البيئة التعليمية التي فيها يتحقق الشمول التام لجميع التلاميذ في مختلف فئاتهم وقدراتهم، كما يضم معلمي التربية العامة والخاصة معاً للتعاون التدريسي في تقديم التعليم الشامل لجميع أعضاء الفصل الجامع؛ الذي تقوم فلسفته على قبول الآخر والاحتواء التام، فالجميع أعضاء في هذا الفصل دون تمييز على حسب الإعاقة، انطلاقاً من مبدأ التعليم للجميع كل في البيئة التي يراها مناسبة له ولقدراته أخذاً في الاعتبار القبول المجتمعي لهذه البيئة الدراسية.

إن الفسل الدراسي الشامل يضم مجتمع متنوع من التلاميذ ممثلين فيه ومشاركين في تكوين هذا المجتمع كل يقوم بدوره فيه بما يتلائم مع كل واحد منهم، مع أهمية أن يقوم المعلم بالتأكيد على أن كل التلاميذ يقدرون على المشاركة الكاملة في نشاطاته، والعمل بدرجة ممكنة، وأداء المهام التي تتطلبها بيئة مجتمع الفصل الدراسي، الذي يعد مسئولاً عن تنمية استراتيجيات مناسبة لقبول كل التلاميذ للمشاركة فيه وأعضاء ينتمون إليه.

ولا يوجد ما يمنع بأي حال من الأحوال أن يتم إجراء تعديلات في البناء التنظيمي للفصل الدراسي الشامل (بيئة التدريس العادل)، ذلك حتى يلاءم جميع التلاميذ فيه خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم، حتى يتمكن الكل من المشاركة

بالأدوار التي تشعرهم بأنهم أعضاء فاعلين في مجتمع الفصل الدراسي الشامل، ويمارسون عضويتهم الكاملة فيه، ذلك قد يكون وفق إستراتيجية التدريس المستخدمة داخله على أن تحقق هذه الإستراتيجية قيمة التدريس العادل.

ويعد عدم التجانس هو أهم المبادئ التنظيمية التي في ضوئها يبني مجتمع الفصل الدراسي الشامل، ذلك في القدرات والسمات التعليمية فهو الأساس في بناء بيئة صفية دراسية شاملة لقبول فئات متباينة من التلاميذ، بحيث يتعلم الجميع معاً في مسار تعليمي طبيعي واحد دون الفصل الثنائي للتربية ما بين تربية عامة وأخرى تربية خاصة ليكون المسار الواحد لهم هو التربية الشاملة، وعدم التجانس يكون لجميع التلاميذ. هذا وتوجد عدة معايير من المهم أن تراعي عند تنظيم الفصل الدراسي الشامل ضماناً لتحقيق التعلم الشامل من أجل التدريس العادل، مثل هذه المعايير، تتمثل فيما يلي:

١- وجود عدد من تلميذ واحد إلى ثلاثة تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصل الدراسي الشامل.
٢- عدد التلاميذ في الفصل الدراسي يكون في حدود عشرين تلميذاً.
٣- تقديم التدعيم التعليمي من المعلم (المعاون) تكون من ست إلى ثمان ساعات أسبوعياً على الأقل.
٤- التعاون بين كل أعضاء الفريق التعليمي في المدرسة الشاملة.

لذا فإن نجاح الفصول الدراسية الشاملة في تحقيق التعليم الشامل والعدل التدريسي يتطلب إضافة لذلك أن يكون معلم التدعيم Support Teacher معيناً لمعدل أصغر من (١) إلى (٤) تلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة مع تحسين تدريبه بالقدر الذي يسهم في نجاح بيئة التدريس الشاملة والعادلة.

- بيئة التدريب العادل وقيمتها

إن بيئة الفصل الدراسي الشامل حتى تحقق التدريس العادل من الضروري فيها أن:

١- يقدم تعليم جيد لجميع التلاميذ فيه.
٢- يأخذ كل التلاميذ مسئولية في التعليم.
٣- يقدم لجميع التلاميذ نفس التدعيم التعليمي المناسب.
٤- يركز المنهج الدراسي على الجوانب الإنسانية ذات الارتباط بمجتمع التلاميذ.
٥- يعطي المعلمون تصورات إيجابية لكل التلاميذ عن تعلمهم فيه.

فتوفير بيئة صفية تدريسية شاملة يعد أساساً لنجاح التعليم الشامل، وتحقيق التدريس العادل، وهذا يتطلب التعاون بين كل أعضاء الفريق التعليمي، وتوافر المهارات التدريسية اللازمة للعمل في الفصول الدراسية الشاملة، وتبني إستراتيجيات تدريسية ملاءمة لكل أعضائها ولفلسفة الشمول والعدل التدريسي، مع التركيز على الموضوعات والمهارات الحياتية لكل التلاميذ ذات الأهداف المشتركة بينهم وتعد مثيرة لاهتمامهم ومناسبة لإمكاناتهم مع أخذ الخصائص الفردية لهم في الاعتبار.

في المقابل فإن التدريس العادل يركز ويقوم على بيئة عادلة للصف الدراسي يمارس فيها كل فئات التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة عضويتهم الكاملة فيها وفق أساليب تعلمهم والأدوار التعليمية المحددة لهم من قبل معلم الفصل الدراسي، دون أن يتم تجاهل أي فئة من المتعلمين، فهي بيئة مقاومة للتمييز بين فئات التلاميذ وفق ظروف الإعاقة لديهم، وهي بيئة داعمة للمشاركة الفاعلة لجميع التلاميذ في مهام التعلم وكذلك التميز لهم أكاديمياً واجتماعياً داخل الفصول الدراسية الشاملة، وما لم تكن بيئة الصف الدراسي داعمة لمشاركة ذوي

الاحتياجات الخاصة في أنشطة ومهام التعلم فإنها تعد معوقة لتحقيق عدالة تدريسية وإنجاح التعليم الشامل لهم.

فبيئة الصف الدراسي العادلة هي بيئة تقبل جميع التلاميذ فيها بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة وتتوفر فيها هندسة صفية تناسب كل التلاميذ من حيث الجانب الفيزيائي فيها، ومن ناحية الجانب التعليمي بإشراف وتوجيه وتدعيم المعلم العام ومساعده وبقية أعضاء فريق التعليم في المدرسة الشاملة، فهي بيئة يدعم فيها المعلم في الفصل الدراسي الشامل ما يلي:

١- مساعدة جميع التلاميذ على الانخراط في الأنشطة الصفية والمشاركة فيها.
٢- الشعور بالانتماء والألفة وتبادل المشاعر الطيبة بين كل فئات المتعلمين.
٣- تقديم المساعدة بنفس المساواة وكل الاهتمام لجميع المتعلمين.
٤- توجيه نفس المهام التعليمية لكل فئات المتعلمين وتشجيعهم على إكمالها.
٥- وصول كل التلاميذ لمستويات تعليمية مناسبة في أدائهم الدراسي.
٦- انتظام كل المتعلمين في الصف وانضباط سلوكياتهم وانتظامهم في أنشطته.
٧- توضيح قواعد العمل الصفي لكل المتعلمين ومشاركتهم في صياغتها.

إن بيئة الصف العادلة تسهم في تحقيق فنيات التدريس العادل، بما يجعلها جاذبة لكل فئات المتعلمين في ضوء الشمول التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، ويجعلهم إيجابيين فيها ويشعرهم بالقبول من جماعة الفصل الدراسي الشامل.

إن مجرد قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة يفرض على المعلم القائم بالتدريس تحقيق العدالة التدريسية معهم، وبناء بيئة صفية عادلة تشعر هؤلاء التلاميذ بعضويتهم الحقيقية في هذه الفصول وتحقق لديهم

الانتماء لجماعة الفصل الدراسي وتقبل زملائهم من التلاميذ العاديين والتعاون معهم في إنجاز أنشطة الصف واكتساب المهارات الاجتماعية، والتعلم الأكاديمي للمواد الدراسية المختلفة.

وهذا يتطلب وضع قواعد عادلة لإدارة الصف الدراسي يشارك في وضعها جميع التلاميذ دون استثناء، بحيث تسهم هذه القواعد في تحقيق العدالة التدريسية الناجزة المتطلبة من أجل إنجاح التعليم الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، هذه القواعد تتعلق بما يلي:

١- إدارة الوقت التعليمي.
٢- تنظيم البيئة الفيزيائية.
٣- أشكال التفاعل الصفي.
٤- العمل التعاوني وتقسيم مجموعات.
٥- سلوكيات التلاميذ داخل الصف.
٦- توزيع الأدوار التعليمية بين التلاميذ.
٧- تنفيذ أنشطة الصف الدراسي.

إن الأمر يتطلب صياغة مجموعة من المعايير المحددة لسلوكيات العدالة التدريسية الصفية من جانب فريق التعليم بما فيهم التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، التي يمكن في ضوئها تحقيق الفاعلية التعليمية العادلة في إطار من الجودة الشاملة المتطلبة في التعليم الشامل لكل التلاميذ، بحيث تمثل تقييماً حقيقياً واضحاً ومحدداً في الحكم على مدى تحقق هذه العدالة التدريسية في الفصول الدراسية الشاملة بما يمكن من تطوير الفاعليات التعليمية فيها من أجل الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي للتلاميذ في ضوء العدالة التدريسية بين كل التلاميذ داخل الصف الدراسي المتطلبة للتعليم الشامل.

فالفصل الدراسي الشامل يعد بهذا التنوع فصلاً اجتماعياً Social Class يضم مجتمع متنوع من المتعلمين أحد أهم أهدافه تنمية المهارات الاجتماعية لديهم ممارسة وتطبيقاً، من خلال بيئة صفية عادلة تتيح الفرصة لكل المتعلمين لممارسة هذه المهارات بصورة متكافئة، وتقديم التدعيم التعليمي المناسب من أجل تحقيق ذلك ضماناً لنجاح فلسفة الشمول التعليمي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين داخل الفصول الدراسية الشاملة.

لذلك فإن العدالة التعليمية تتطلب أن يقبل جميع التلاميذ في المدارس الشاملة دون قيود عليهم، ثم يتم الحكم العادل عليهم من حيث:

(أ) استمراريتهم في الفصول الدراسية الشاملة مع العاديين.

(ب) تحويلهم إلى فصول أو مدارس التربية الخاصة.

وهذا يتم من خلال فريق التحويل المختص في المدرسة أو فريق التعليم متعدد التخصصات (المعلم العام – المعلم الخاص – الأخصائي الاجتماعي- الأخصائي النفسي...)، كذلك فإن العدالة التدريسية تتطلب قبول جميع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل من قبل المعلم العام وفي حدود المقبول تربوياً (من واحد إلى ثلاثة تلاميذ)، ويتم التحديد العادل لإمكانية:

(أ) تلقي تدعيم داخلي في الفصل الدراسي الشامل من قبل المعلم الخاص أو أحد التلاميذ الذين أتموا المهمة التعليمية.

(ب) تلقي تدعيم خارجي في حجرة المصادر من خلال معلم حجرة المصادر.

وهذا من خلال المعلم العام ومساعده (معلم التربية الخاصة) فتلقي الدعم التعليمي المناسب وإتاحته لجميع التلاميذ يعد من متطلبات العدالة التدريسية بين كل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل التي من شأنها أن تحقق نجاحاً لبقاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بهذا الفصل وتحمل مسئولية التعليم كمهارة اجتماعية تم

تدريبهم عليها من خلال إستراتيجيات تدريسية مناسبة كالتعلم التعاوني والتدريس التعاوني.

إن الفصل الدراسي الشامل يتأسس على مبدأ التنوع والتباين وعدم التجانس بين جميع التلاميذ داخل البيئة الصفية، حيث يكون هذا التنوع بين التلاميذ أعضاء الفصل الدراسي الشامل في:

١- المستويات العمرية. ٢- القدرات العقلية.

٣- الاحتياجات التعليمية. ٤- الخلفية المعرفية والثقافية.

٥- اللغة والمستوى الاجتماعي.

وهذا يتفق مع المبادئ الإسلامية التي يمكن أن نستمدها من القرآن والسنة منها الاختلاف اللغوي قال تعالى {وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ} (الروم: آية٢٢)، والاختلاف العام قال تعالى {وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨} (هود: آية١٨)، كما أن هذا التنوع في بيئة الصف الدراسي يتطلب بصفة عامة تقليل الضوابط التي في ضوئها يتم قبول التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة تحقيقاً للعدالة التعليمية والتدريسية بين جميع أعضاء مجتمع الفصل الدراسي الشامل، كما يفرض على المعلم تحقيق العدالة التدريسية فيما يلي:

١- دراسة احتياجات جميع التلاميذ بنفس الاهتمام.

٢- تقديم الدعم التعليمي لكل أعضاء الفصل الدراسي بما يلبي جميع احتياجاتهم.

٣- تجنب التمييز بين فئات التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل وإينما التوجه نحو التميز فيما بينهم من خلال استخدام إستراتيجيات التدريس العادلة كالتعلم النشط.

٤- قبول جميع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل، وتوفير الرعاية التربوية والتعليمية لهم لضمان بقائهم فيه وبنجاحهم الاجتماعي والأكاديمي.

٥- إعطاء معلم التربية الخاصة الوقت التعليمي الكافي لتقديم المساندة التعليمية للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بمعنى تحقيق التوازن في التدعيم التعليمي لكل التلاميذ.

وذلك يجعل هناك تحدياً أمام المعلم وفريق التعليم في المدرسة الشاملة نحو اختيار الإستراتيجية التدريسية التي تعد ملاءمة:

١- لمقابلة التنوع في بيئة الصف الدراسي.

٢- لتنظيم بيئة الصف الدراسي وإدارة سلوكيات التلاميذ.

٣- لتحقيق العدالة في التعلم المكافئ لكل أعضاء الصف الدراسي.

٤- للمساعدة في بناء علاقات اجتماعية فاعلة بين جميع التلاميذ.

٥- لتمكين التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من القيام بأدوار تعليمية كغيرهم من بقية التلاميذ العاديين.

٦- مساهمة في ضمان بقاء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الشامل.

٧- لتقديم التدعيم اللازم لجميع التلاميذ.

إن تنظيم المعلم بيئة الفصل الدراسي الشامل يتوقف بدرجة كبيرة على الإستراتيجية التدريسية التي سوف يستخدمها في التدريس لفئات متنوعة من

التلاميذ داخل مجتمع الصف الدراسي، على أن تكون هذه الإستراتيجية تحقق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ داخل الفصل.

وعلى ذلك فإن أهم ما ينبغي أن يتوفر في إستراتيجية التدريس داخل الفصل الدراسي الشامل للعاديين وذوي الاحتياجات الخاصة أن تسهم في إحداث عدالة بين جميع التلاميذ في القيام بأدوار فاعلة في أنشطة التعلم وممارسته دون تمييز فهي إستراتيجية مناسبة لكل فئات المتعلمين، بحيث يشير كل متعلم (عادي، معاق) بأنه جزء منها وأن اشتراكه فيها أساسي لتنفيذها، وهذا يعد طبيعياً لأنه لا توجد إستراتيجية تدريسية تنفذ بمنأي عن المتعلمين، لكن التأكيد هنا يكون على عنصر المشاركة المكافئة في فنيات تنفيذ هذه الإستراتيجية من كل المتعلمين كل وفق قدراته على التعلم، ومخرجات التعلم المرتبطة سواء كانت مخرجات أكاديمية مرتبطة بالتحصيل واكتساب المفاهيم والمهارات أو مخرجات اجتماعية مرتبطة بالمهارات الاجتماعية، وتقبل مجتمع الفصل الدراسي المتنوع، والانتماء، والتعاون، والاتجاهات الإيجابية ذات الصلة بالتعلم الشامل وعلاقات الفصل الدراسي.

وبما أن التدريس بصفة عامة يعد نشاطاً تواصلياً إنسانياً يهدف إلى:

١- إثارة التعلم لدى كل التلاميذ.
٢- تسهيل مهمة تحقق التعلم لديهم.
٣- تشكيل بيئة المتعلم بصورة تمكنة من التعلم.
٤- دعم التعلم لدى المتعلم.
٥- تنظيم مواقف التعلم لتناسب كل التلاميذ ومشاركتهم فيها.

وهذا يتطلب امتلاك المعلم لمهارات التدريس اللازمة وتوظيفها بما يحقق هذه الأهداف في كل فئات التلاميذ، والعدالة في التدريس لديه تتطلب أيضاً منه كمعلم

أن يكافئ في تحقيقه لهذه الأهداف بين كل التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة والمساواة التعليمية فيما بينهم.

وذلك يرتبط بشكل كبير بالمناخ الصفي من حيث تنظيمه وإدراته من خلال المعلم والتلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل، بحيث تسوده العلاقات الإنسانية الاجتماعية السوية، ويسمح بتكوين جماعات صداقة وعمل بين كل فئات التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، ويشجع على التعاون ويزيد من دافعيتهم للتعلم فردياً وتعاونياً من خلال المواقف الصفية التي تمارس فيها الديمقراطية والعدالة داخل غرفة الصف الدراسي وتحترم فيها قدرات كل التلاميذ، بما يسهم في زيادة انتمائهم الاجتماعي في الفصل الدراسي وقبولهم لبعضهم البعض ونجاح الشمول التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا المناخ الذي يسوده التفاعل النشط والإيجابي بين المعلم والتلاميذ من الضروري أن يكون فيه المعلم:

١- عادلاً ومتوازناً في تفاعلاته مع كل التلاميذ.

٢- منظماً ومتعاوناً ومساعداً لكل التلاميذ على التعلم.

٣- مخططاً لمواقف التعلم التي تتيح الفرص لكل التلاميذ للتفاعل والعمل معاً.

ذلك من خلال المناخ الصفي الذي يحترم إنسانية المتعلم وقدراته، ويشركه في مواقف التعلم في ظل بيئة صفية ديمقراطية تقوم على العدل والتسامح في كل فعاليات الصف الدراسي.

فمناخ الفصل الدراسي الشامل يسهم بدور فاعل في تحقيق عدالة في التدريس من جانب المعلم، حيث يشكل النظام الاجتماعي فيه مكوناً رئيساً في طبيعة هذا المناخ، كما تسهم العوامل التالية بدور كبير في فعالية الفصل الدراسي الشامل:

١- جودة التدريس (المنهج، التعلم القائم على الفريق، سلوك المعلم).

٢- الوقت المتاح للتعلم لكل التلاميذ.
٣- مناسبة فرص التعلم لجميع التلاميذ.
٤- تنظيم بيئة التدريس لتناسب كل المتعلمين.
٥- العدالة في التدريس بين جميع التلاميذ.
٦- طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المعلم وتلاميذه والتلاميذ بعضهم البعض العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة.
٧- إدارة بيئة التعلم (الصف الدراسي).

ويؤدي سلوك المعلم في مناخ الفصل الدراسي الشامل دوراً مهماً في إنجاح التعليم الشامل وتحقيق العدالة التدريسية بين كل التلاميذ فيما يقوم به من سلوكيات عديدة مع كل مجتمع الفصل الدراسي منها:

١- يظهر اتجاهاً إيجابياً نحو كل التلاميذ.
٢- يشجع كل التلاميذ على المشاركة في أنشطة الصف.
٣- يوجه كل التلاميذ نحو التعلم التعاوني.
٤- يتفاعل مع كل التلاميذ دون تفرقة.
٥- يشرك كل المتعلمين في عمليات التعلم.
٦- يبدي قبولاً لكل التلاميذ في بيئة الصف الدراسي.
٧- يعرف كل التلاميذ قواعد إدارة الصف دون استثناء.

إن مناخ الفصل الدراسي الشامل يسهم كل أعضائه (المعلم، التلاميذ العاديين، التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعد المعلم...) في تشكيله ليناسب التعليم الشامل، وبما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين كل التلاميذ داخل الفصل، ويزيد من انتماء كل أعضائه للنظام الاجتماعي بداخله، وينمي مهارات كل فئات التلاميذ الأكاديمية والاجتماعية.

إن تنفيذ إجراءات التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة، إنما تتطلب بناء المعلم القائم بالتدريس لبيئة صفية ذات مجتمع ديمقراطي عادل يقوم على مبدأ العدالة التدريسية مع كل التلاميذ داخل الصف الدراسي، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة لمدى إدراك ووعي المعلم بعدة أمور منها:

١- سلوكياته العادلة تدريسياً في الصف الدراسي.
٢- مدى ممارسته لهذه السلوكيات.
٣- كيفية ممارسته لها مع التلاميذ.
٤- مستوى معرفته بمناسبة هذه السلوكيات لمبدأ العدالة التدريسية مع كل التلاميذ.
٥- وعيه لماذا يمارس هذه السلوكيات دون غيرها في بيئة الصف؟
٦- مدى تأثير هذه السلوكيات العادلة تدريسياً على:
(٦-١) التفاعل بينه وبين كل التلاميذ.
(٦-٢) التفاعل بين التلاميذ بعضهم البعض وبين مهمة التعلم.
(٦-٣) قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف.
(٦-٤) ضمان نجاح التدريس الشامل لكل التلاميذ.
(٦-٥) معدل الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.
(٦-٦) المهارات الاجتماعية لكل التلاميذ.
(٦-٧) تلبية الاحتياجات الخاصة لجميع التلاميذ.
٧- تعديل سلوكياته الصفية والمناخ الدراسي ليسهما في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الفصل الدراسي.

فبناء المجتمع الديمقراطي العادل تدريسياً لكل التلاميذ يتطلب أن يدفع المعلم جميع التلاميذ للعمل الصفي وتحمل مسئولية تعلمهم، وجعلهم نشطين في البيئة

الصفية استقلالياً (تعلم فردي) أو تعاونياً (تعلم تعاوني)، وأن يسهم في تحقيق النجاح لهم جميعاً ويساعدهم على إنجاز المهام التعليمية بنفس الاهتمام بل وممارسة هذا النجاح صفياً وخارج بيئة الصف في ضوء أدوار محددة ومناسبة لجميع التلاميذ على السواء.

فبنية النظام الاجتماعي الفصل الدراسي الشامل للتلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة تؤسس على عدة سياسات موجهه لمعلم هذا الفصل (المعلم العام) من أجل إنجاح الشمول التعليمي لفئة التلاميذ غير العاديين وهذه السياسات تتمثل فيما يلي:

١- الاختلاف بين فئات التلاميذ داخل الفصل.

٢- الاعتراف بالتلاميذ ذوي الاحتياجات أعضاء في النظام الاجتماعي لهذا الفصل دون النظر لطبيعة الإعاقة لديهم.

٣- التنوع في الاحتياجات المتطلبة لكل فئات التلاميذ، الذي يتطلب مقابلة هذه الاحتياجات لديهم.

٤- المواطنة المشتركة في كافة الحقوق لدى كل التلاميذ (التعليمية - الاجتماعية) فالجميع أعضاء داخل بيئة النظام الاجتماعي في الفصل.

٥- الاستيعاب التام لكل التلاميذ داخل هذه الفصول الدراسية دون استثناء لفئة عن غيرها.

٦- العدالة بين جميع فئات التلاميذ تدريسياً واجتماعياً، ولا يعني ذلك وصول جميع التلاميذ لنفس المستوى التعليمي كماً وكيفياً وإنما العدالة من أجل دعم التميز وليس التمايز، من خلال توفير نفس فرص التعليم والتدعيم لكل فئات التلاميذ.

٧- مصداقية القبول لكل فئات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة داخل الفصل الدراسي الشامل من جانب المعلم العام والتلاميذ العاديين، وهذا يتطلب التهيئة المناسبة لهما لتقبل هذه الفئة بشكل جوهري ووفق مصداقية حقيقية مؤشرها التعاون والتفاعل مع فئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

٨- المساواة بين كل فئات الفصل الدراسي الشامل في:

(أ) التفاعلات الصفية واللاصفية.

(ب) الأنشطة التعليمية.

(ج) فرص التعلم المتاحة.

(د) التدعيم التعليمي.

(هـ) التعزيز.

(و) المشاركة الاجتماعية.

(ز) الرعاية والاهتمام تعليمياً واجتماعياً.

إن طبيعة جو الفصل الدراسي الشامل من العوامل التي تحفز التلاميذ بمختلف فئاتهم على التعلم الإيجابي بصفة خاصة مع التنوع داخل هذا الفصل، وما يرتبط به من احتياجات متنوعة لكل التلاميذ، فإذا كان جو هذا الفصل يغلب عليه العدالة في التعليم والتعامل بين فئات التلاميذ والتعاون والقبول والاهتمام المتبادل والمكافئ، ومراعاة الإنسانية في التعليم والتفاعلات الاجتماعية بين أعضائه، مما لا شك فإن مناخ هذا الفصل سوف يكون مشجعاً إيجابياً على:

(أ) تحقيق نواتج تعلم جيدة مع كل فئات التلاميذ.

(ب) استمرارية ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه الفصول.

(ج) نجاح الشمول التعليمي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

لذلك على المعلم العام في الفصل الدراسي الشامل أن يتساءل لأية درجة في الفصل الدراسي الشامل تسود:

١- المعاملة الإنسانية مع كل التلاميذ (العاديين – ذوي الاحتياجات الخاصة).
٢- التعاون بين كل فئات التلاميذ.
٣- العدالة والمساواة بين أعضائه في المعاملة والتقييم.
٤- التفاعل المتبادل بين كل فئاته والتوزيع العادل له تدريسياً واجتماعياً.
٥- التفاهم والتسامح والاهتمام المشترك بينهم.
٦- التنوع والاختلاف في الاحتياجات وكيفية مقابلتها.
٧- مشاعر التقبل والاجتماعية فيما بين كل التلاميذ.
٨- التعاون مع معلم التربية الخاصة داخل الفصل.
٩- الرغبة والمشاركة في تقديم التدعيم التعليمي لكل فئات التلاميذ.

ذلك حتى يستطيع المعلم العام أن يقيم طبيعة المناخ الصفي في الفصل الدراسي الشامل بغرض تعديله وتوجيهه وتدعيمه ليناسب الشمول التعليمي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، ويسهم في تحقيق التربية الصفية الفاعلة لكل التلاميذ حيث تعد هذه التربية عملية إنسانية شاملة تتضمن (المناهج – المعلم – التلاميذ – الأنشطة التعليمية والتعلمية – الغرفة الدراسية)، والمعادلة التالية تحقق التربية الصفية المتكاملة أو المكتملة:

التربية الصفية المكتملة = التلاميذ × المعلم × المنهج × حجرة الدراسة

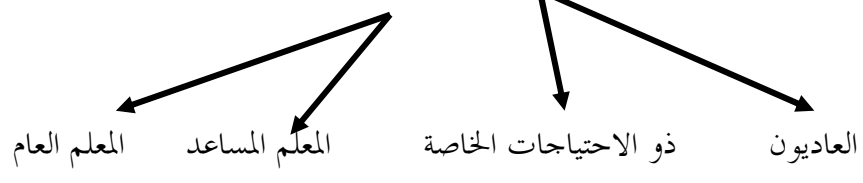

فعلى المعلم في الفصل الدراسي الشامل أن يحافظ على توفير مناخ إيجابي متفاعل في الفصل بين كل أعضائه من التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة والمعلم المساعد، بحيث يغلب على هذا المناخ الديمقراطية والتفاهم والتسامح والعدالة في التدريس لكل التلاميذ، ومع التنوع الموجود في هذا الفصل الدراسي الشامل يتطلب من المعلم العام مسئولية تحقيق أمرين مهمين هما:

(أ) تشجيع التفاعل والتعاون بين كل أعضاء الفصل الدراسي الشامل، (التلاميذ – المعلمين) وتحقيق مصداقية القبول بينهم.

(ب) العدالة التامة تدريسياً واجتماعياً، التي تقتضي توفير خبرات صفية اجتماعية لكل فئات التلاميذ تحقق تكافؤ فرص التعليم والمشاركة في أنشطة الصف الدراسي، وتشعر كل التلاميذ بقدراتهم الذاتية والرعاية التعليمية.

إضافة إلى قيامه بما يلي من أجل تحقيق عدالة تدريسية صفية وتشجيع التعليم الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة:

١- إشراك كل أفراد الفصل الدراسي الشامل في نشاطات الصف الدراسي كل حسب قدرته ورغباته.

٢- إشعار كل فرد من أعضاء الفصل الدراسي الشامل بأهمية دوره في التعليم والتعلم دون تفرقه.

٣- إبداء الاهتمام والرعاية بكافة أفراد الفصل الدراسي الشامل من التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- التوحد مع كل التلاميذ (العاديين – ذوي الاحتياجات الخاصة) في مشاعرهم وعواطفهم ومناسبتهم قدر الإمكان.

٥- توجيه التعليم حسب احتياجات كل التلاميذ وتنوعها خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم.

٦- إبداء الاهتمام بكل أفكار وآراء التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة كبقية التلاميذ العاديين.

٧- استعمال معايير تقييم عادلة لكل التلاميذ، وتوفير فرص تدعيم تعليمي تناسب كل فئات التلاميذ العاديين منهم وذوي الاحتياجات الخاصة، تؤسس على المعايير التقيمية السابق وضعها واستخدامها مع كل فئات التلاميذ.

*** التدريس العادل وقيم الفصل الدراسي الشامل:**

مما لا شك فيه أن التعليم حق أساسي لجميع التلاميذ بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، بصفتهم أفراد في المجتمع لهم مجموعة من الحقوق، كحقه أن يتعلم في مدرسة مجتمعه، وأن يشترك في برامجها وأنشطتها، وتلقي تدعيم إضافي حتى يحقق قدراً كبيراً من التكافئ في النتائج التعليمية والاجتماعية، كما أن له الحق في تلقي تعليم مكافئ كفرد له احتياجات خاصة مع غيره من التلاميذ فيما يسمى التعليم الشامل، وهذا ما أكده ميثاق الأمم المتحدة، الذي أتى متضمناً، الحقوق التالية، منها الحق في:

١- الدراسة مع نظرائه في نفس عمره.

٢- دراسة نفس المنهج الدراسي.

٣- اختيار نوع الدراسة والبيئة التعليمية الملاءمة له.

٤- الالتحاق في المدرسة التي تناسبه.

٥- تلقي التدعيم المناسب له والمشاركة في الأنشطة غير الأكاديمية.

إن مثل هذه الحقوق يتم تلبيتها من خلال تلقي ذوي الاحتياجات الخاصة تعليماً شاملاً في الفصول الدراسية الشاملة ذات المجتمع المتنوع من التلاميذ، وهذه الفصول الدراسية تستند إلى قيم تربوية ضرورية لتحقيق التعليم الشامل بنجاح، وهي قيم:

١- الاعتراف المدرسي بأن التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لهم الحق في تلقي تعليم مع نفس قرنائهم من التلاميذ العاديين.

٢- قبول الآخر داخل النظام المدرسي وهم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وتوجيه هذا النظام نحو استفادتهم من كل البرامج التربوية بها.

٣- الاحترام بتقديم تربية مناسبة ممكنة التحقيق لهم، وتوفير الرعاية التعليمية التي تقدم لقرنائهم من التلاميذ العاديين.

٤- المواطنة داخل الفصل الدراسي الشامل برفع درجة التماسك الاجتماعي والاشتراك الكامل في مجتمع الفصل وحقهم أن يكونوا أعضاء فيه لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

٥- الاستجابة للتنوع في مجتمع الفصل الدراسي من التلاميذ والتلاءم معه وتقديم البرامج التعليمية المناسبة وتدعيم الاحتياجات التربوية المتنوعة للتلاميذ وتلبيتها في ضوء مستوياتهم.

إن الاستجابة لكل هذه الحقوق التعليمية للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، والالتزام بقيم الفصل الدراسي الشامل والمتمثلة في المواطنة الدراسية (مجتمع دراسي واحد لكل التلاميذ بلا تمييز)، قبول الآخر في نفس المجتمع ليكون عضواً فيه، الاعتراف بالآخر واحترامه داخل هذا المجتمع إلى آخره، كل ذلك لن يتحقق إلا بالتدريس العادل داخل هذا المجتمع الدراسي الشامل بين كل التلاميذ، الذي يتعامل فيه المعلم مع قدرات التلاميذ واحتياجاتهم وتقديم التدعيم المناسب لهم وإشراكهم

في أنشطة الفصل الدراسي والقيام بأدوار تعليمية دون تجاهل للبعض حتى يشعر كل التلاميذ بعضويتهم في مجتمع الفصل وقبولهم فيه، والاعتراف بهم، واحترامهم مثل الجميع مما يقدمه المعلم من أنشطة اجتماعية تزيد من فرص التفاعل بينهم وبين التلاميذ العاديين.

فالعدل التدريسي يسهم بشكل كبير في تحقيق المساواة بين كل التلاميذ داخل مجتمع الفصل الدراسي، ويرفع من مستوى تقدير الذات لذوي الاحتياجات الخاصة، ويقلل من التباعد بينهم وبين التلاميذ العاديين، ويزيد من فرص التفاعل بينهم، بما يدعم من احترامهم وقبولهم والاعتراف بهم أعضاء في الفصل الدراسي الشامل، لذلك على المعلم القائم بالتدريس فيه القبول بمسئولية التدريس لذوي الاحتياجات المتنوعة داخل هذا الفصل، والوعي بهذا التنوع، والتفاعل معه، واتجاهات العاديين نحوهم تدعيماً لإيجابيتها وتعديلاً لسلبيتها، واحترام قدرات كل التلاميذ والتعامل معهم على أساسها وتبني إستراتيجيات تحقق العدل التدريسي.

وعليه فإن التنوع في مجتمع الفصل الدراسي الشامل بين كل التلاميذ وتباين الاحتياجات والقدرات الخاصة بهم، يعد مقياساً ناجحاً للحكم على نجاح المعلم في الفصل في تحقيق العدالة التدريسية وتبني سلوكياتها فعلى قدر كفاءته في مقابلة مثل هذا التنوع من خلال تحقيق فرص متساوية لكل التلاميذ في أنشطة الفصل الدراسي وبرامجه، بطرق تدريس فاعلة يقاس مستوى ما يمارسه من سلوكيات عادلة تدريسياً بين كل أعضاء الفصل الدراسي ذوي الحقوق التعليمية التي في تلبيتها من جانب المعلم مؤشراً على عدالته، أما عكس ذلك فيكون مؤشراً على قصور في سياسات التدريس العادل داخل المجتمع المتنوع في الفصل الشامل، قد يكون راجع إلى تدني مستوى امتلاكه لمهارات التدريس العادل وسلوكياته.

فمعنى قبول معلم الفصل الدراسي الشامل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة أعضاء فيه، وكذلك التلاميذ العاديين، أصبح ضروريا عليه ممارسة العدل التدريسي معهم، فلا معنى للقبول داخل الفصل مع تجاهل المعلم لهم، ولا فائدة لحضورهم فيه دون ممارستهم وإشراكهم في أنشطته، ولا قيمة لوجودهم مع التلاميذ العاديين دون التفاعل معهم والقيام بأدوار تعليمية مماثلة لأدوارهم، ولا جدوى لتعليم شامل في الفصل الدراسي لا يحقق منتج في التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فالعدل التدريسي تحقيق مساواة بين كل التلاميذ، توفير فرص تعلم متكافئة لكل التلاميذ، عضوية في الفصل الدراسي فاعلة من كل التلاميذ، اعترافاً بهم واحتراماً وتقديراً لهم.

ويعد وجود معلم التربية الخاصة في الفصل العام مع المعلم العام في الفصل الدراسي الشامل بمثابة محام لاحتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة فيه، يعلن عن احتياجاتهم ويقدم الدعم التعليمي لهم، ويناصر حقوقهم التعليمية، في الفصل الشامل مع المعلم العام بصفته عضواً في فريق التعليم، ولذلك فإن التدريس العادل يتضمن مساواة وتكافئ فرص تعطي لمعلم التربية الخاصة في الفصل الدراسي الشامل لتقديم تدعيم مناسب لذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيقاً لتدريس تعاوني يدعم بقاء هؤلاء التلاميذ أعضاء في التعليم الشامل مع بقية التلاميذ.

من هنا كانت قيمة الاعتراف بمعلم التربية الخاصة عضواً في فريق التعليم ومعاوناً للمعلم العام ومدعماً لذوي الاحتياجات الخاصة، قيمة ضرورية تتحقق داخل الفصل الدراسي الشامل من خلال التدريس التعاوني من أجل التدريس العادل الذي يساوي بين كل التلاميذ في احتياجاتهم التعليمية، فهو يعد ممثلاً لهم في فريق التدريس العادل داخل المدرسة الشاملة، فلا ينبغي أن يلغي دوره أو يهمش أو يتجاهل مهما كانت الأسباب من أجل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث

أن العدل في التدريس يقتضي تكافئ في كل فرص التعليم وتدعيم هذا التعليم بين كل التلاميذ داخل الفصول الدراسية الشاملة، فمثل هذا المعلم يعمل هو أيضاً نحو تحقيق قيم الفصل الشامل من المواطنة، القبول، والانتماء، والاعتراف بالآخر، والاحترام لكل التلاميذ داخله.

*** ديمقراطية الفصل والتدريس العادل:**

إن معرفة معلم التربية العامة لمبادئ التربية الصفية القائمة على أساس ديمقراطي ليس كافياً لتحقيق تدريس عادل بين كل التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، إنما المطلوب أن يمارس كل التلاميذ عضوية حقيقية تامة في مجتمع صفي ديمقراطي بحيث يكون كلهم جزء من عمل ونشاط ونسيج الحياة اليومي في الفصل الدراسي، ومن مقدور المعلم في التربية العامة بناء مبادئ ديمقراطية التدريس في الصف الدراسي بمشاركة كل التلاميذ وأخذهم مواضع تعليمية مكافئة في بيئة صفية عادلة.

فديمقراطية التعليم داخل الفصول الدراسية الشاملة ليست فقط تقتصر على الوجود في البيئة وإبداء الآراء وإنما تقوم على ممارسة التعليم الذي يرغبه التلاميذ في إطار المنهج الدراسي الذي يستند في جانب منه على المفاهيم الوظيفية في المجتمع واحتياجات المتعلمين وعلى المعلم تسهيل ذلك لكل التلاميذ تحقيقاً للعدالة التدريسية.

فالعدل في المشاركة في الأنشطة التعليمية وغير التعليمية وفي التقييم والأدوار التعليمية داخل البيئة الصفية واستخدام مصادر التعليم المتاحة بها من جانب كل التلاميذ، يتم ذلك من خلال ممارسة ديمقراطية التعليم وإجراءات التدريس العادل، الذي هو في الأساس يقوم على ديمقراطية الإدارة والتعليم.

فمن العدالة التدريسية أن يحدث تكافئ في تعليم المهارات الاجتماعية والأكاديمية لإنجاحها في ممارسات التلاميذ في البيئة الدراسية الشاملة والمعرفة بخصائص المتعلمين والفروق الفردية فيما بينهم وتسهيل آليات التعلم معاً لكلا التلاميذ والتواصل والاتصال بنفس الدرجة والكيفية مع التلاميذ ذوي الاحتياجات وأسرهم والعمل معهم من أجل نجاح التعليم الشامل في الفصول الدراسية الشاملة، إضافة المشاركة في الأنشطة والعمل معاً في مجموعات صغيرة ومشروعات وإقامة علاقات واقتسام المهام في مناخ صفي جيد.

وهناك من الإستراتيجيات التدريسية التي تيسر ديمقراطية التعليم من أجل التدريس العادل، من ذلك:

١- المقابلة اليومية بصورة اعتيادية لبناء مجتمع الصف الدراسي القائم على مناخ صفي إيجابي للتعلم وتعزيز المهارات الاجتماعية والأكاديمية.
٢- التتابع المنطقي للأدوار في مداخل التدريب لتنمية المسئولية وضبط الذات.
٣- الاكتشاف الموجه: من خلال صيغة مناسبة لتقديم المواد التي تشجع على الاستقصاء واهتمام المعلم بالبيئة المدرسية المدعمة لذلك، بمشاركة كل التلاميذ.
٤- الاختيار الأكاديمي: بإعطاء الفرصة لكل التلاميذ لاختيار الخبرات التي يرغبون في تعلمها ومساعدتهم على ذلك، من أجل رفع مستوى الدافعية الذاتية للمتعلمين نحو الموضوعات المتعلمة.
٥- تنظيم الفصل الدراسي: بصورة تدعم التفاعل الاجتماعي وتشجع على المشاركة في الأنشطة باستقلالية وتحقق التعلم لأقصى درجة ممكنة.
٦- التواصل العائلي: من خلال الأفكار المتعلقة بتوفير مشاركة حقيقية للأسر في تعليم أبنائهم التلاميذ.

إن ديمقراطية التعليم والتدريس تعد من أهم المبادئ التي يقوم على التدريس العادل للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين في الفصول الدراسية، حيث أنه يتطلب أن تتاح الفرص التعليمية المكافئة لكل فئات التلاميذ للمشاركة بنفس القدر والكيفية في فعاليات التعلم داخل الصف الدراسي، مما يوفره المعلم العام ومساعده المعلم الخاص من مواقف للتعلم يشارك فيها المتعلمين مع توجيه وتدعيم فريق التعليم في المدرسة الشاملة وفق الاحتياجات التعليمية لكل فئات التلاميذ، وبما يحقق مشاركة صفية إيجابية من كل أعضاء الفصل الدراسي الشامل القائم على التنوع والاختلاف في القدرات والخصائص بين كل التلاميذ.

وهذه الديمقراطية في التعليم والتدريس لا تقف فقط عند حد إتاحة الفرص التعليمية المكافئة بين كل التلاميذ وإنما تهدف التوجه نحو الجودة في تقديمها بالشكل المناسب الذي يحقق أقصى قدر من الإفادة التعليمية من جانب التلاميذ سعياً نحو إتقان التعلم وفن استخدام إستراتيجيات تعليمية تحقق مبدأ ديمقراطية التعليم والتدريس بما تسمح به من المشاركة والتفاعل والإيجابية وتحمل المسئولية في مواقف التعلم، ونقل العملية التعليمية من التمركز حول المعلم إلى التمركز حول المتعلم مهما كانت قدراته، فهذا المبدأ ينطلق من المواطنة الصفية القائمة على أحقية كل المتعلمين في المشاركة في التعليم دون استثناء وعلى المعلم العام ومساعده تلبية هذا الحق التعليمي لكل المتعلمين داخل الفصل الدراسي الشامل.

فمعلم التربية العامة في الفصول الدراسية الشاملة مطالباً بأن يوفر مناخاً صفياً بها يسهم في تحقيق ديمقراطية التدريس لكل فئات التلاميذ وبما يضمن لهم جميعاً المشاركة في مواقف التعلم والإسهام في بناء المعرفة المكتسبة قدر استطاعته، لكن في ضوء إيجابية تعليمية لا تشعر بعض التلاميذ بتمييز بعضهم على البعض باعتبار أن جميعهم أعضاء في مجتمع التعلم الصفي، وأيضاً بما يشعر المعلم الخاص

بأن دوره في التعلم والتعليم الصفي يعد رئيساً أيضاً بما يقدمه من تدعيم تعليمي مساند ومساعد في تحقيق إنجاز تعليمي لكل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل.

وهذا أيضاً يتطلب من المعلم العام أن يراعي في اختياره لإستراتيجية التدريس المستخدمة في الفصل الدراسي الشامل أن تكون قائمة على المشاركة التعليمية والتفاعل بين كل فئات التلاميذ في الصف الدراسي، بحيث تكون غالبية أو معظم آليات تنفيذها من خلال الإيجابية والتعاون والمساهمة في تحقيق التعلم واكتساب جوانبه في إطار من التعلم النشط الذي يتيح الفرصة لكل المتعلمين من بناء المعرفة وتطبيقها ممارسة داخل الصف الدراسي وتعميمها خارج المدرسة الشاملة في ظل التكامل بين المنهج القائم على أساس المدرسة والمنهج القائم على أساس المجتمع، وكذلك إتاحة الفرصة لكل التلاميذ في إبداء أفكارهم، في مواقف التعلم ووضعها موضع الاهتمام مهما كانت قيمتها، والمشاركة في اختيار الخبرات التعليمية التي من الممكن تعلمها بل وإمكانية اختيار أفضل الطرق للتعليم واكتساب المعرفة.

إضافة لذلك فإن ديمقراطية التعليم تؤكد على تداول المعرفة العلمية بين المعلم والمتعلم داخل الصف الدراسي وخارجه بأسلوب ديمقراطي يستند على الأخلاق السامية وقيم التفاعل والحوار في إطار تساوي جميع التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة في الحق في التعليم وتوفير الفرص المرتبطة به لكل المتعلمين في نفس المدارس التي يتعلم جميع التلاميذ وفق رغباتهم وميولهم، وهذا يتطلب أنه لا ينبغي أن يحرم تلميذ من التعلم في المدارس العادية مع بقية التلاميذ بسبب ما لديه من إعاقة ما، بل في المقابل من المتطلب تهيئة كل المدارس لتتناسب مع تقديم تعليم مناسب لكل فئات التلاميذ.

فالعدل في التعليم يتنافى تماماً مع مبدأ الفصل بين التلاميذ وعدم تكافؤ الفرص التعليمية فيما بينهم، بل يتطلب تعليم مكافئ وفرص تعلم متساوية بين كل المتعلمين، لتحقيق أفضل إنجاز أكاديمي واجتماعي لهم في الفصول والدارس الشاملة، فمبدأ قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الشاملة العادية مع التلاميذ العاديين، يعد أحد معايير تحقيق العدالة في التعليم لهذه الفئات واستكمال تنفيذه يتم في ضوء الممارسات التدريسية الصفية العادلة، والفعاليات التعليمية المتكافئة داخل المدرسة الشاملة التي تتيح الفرص لكل التلاميذ لممارسة التعلم بنفس التكافؤ سواء كان أكاديمياً أو غير أكاديمياً بالصيغة والكيفية التي تشعر التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالقبول التام والمشاركة الفاعلة في تحقيق التعلم مع كل المتعلمين داخل الفصول الدراسية الشاملة باعتبارهم أعضاء منتمين لمجتمع هذا الفصل ويمارسون دورهم كبقية زملائهم العاديين فيه.

وتعد التربية الديمقراطية من أسس التدريس العادل في البيئة الدراسية الشاملة، فهي تربية توفر بيئة يشعر فيها كل التلاميذ بالمشاركة بفعالية في عمل الفصل الدراسي، وتتيح تعددية في التعليم وإتاحة فرص متساوية ليعبر كل التلاميذ عن تفردهم وممارسة أنشطة التعلم بكل حرية، وفي المقابل هي تربية تتطلب من المعلم تشجيع القيم الديمقراطية الداعية لممارسة العدالة الصفية، في بيئة تحترم التنوع في محيط الصف الدراسي.

وهذا يشير إلى تبني مفهوم التمدرس الديمقراطي الذي يقوم على مبادئ ديمقراطية ومشاركة ديمقراطية "كاملة ومتساوية" من جانب التلاميذ جميعاً وكل فريق التعليم في المدرسة الشاملة، وتتاح فيه الفرصة لكل التلاميذ لاختيار الأنشطة التي يرغبون في ممارستها وبالطرق الملائمة لهم تحت توجيه المعلم، مع إتاحة الفرص لهم للتعبير عن أنفسهم، انطلاقاً من مبادئ التربية الديمقراطية التي منها المساواة بين

كل التلاميذ داخل الفصل الدراسي الشامل، وكذا المشاركة في الحياة الصفية المدرسية.

كما أن التربية الديمقراطية تحقق العدالة في التدريس بما تتيحه للتلاميذ من اختيار الأنشطة التي يودون القيام بها، وما يفعله داخل الصف الدراسي لكل التلاميذ، ومعاملة الجميع باحترام ومساواة في المعاملة دون النظر لما بين التلاميذ من فروق فردية بعيداً عن التمييز فيما بينهم، فالتربية الديمقراطية تقوم على:

١- التعليم الديمقراطي العادل لكل التلاميذ.
٢- التنوع بين التلاميذ.
٣- فريق تعليم متميز يحترم تنوع التلاميذ
٤- طرق تدريس متنوعة وفق احتياجات التلاميذ.
٥- ممارسات التعلم إيجابية لكل التلاميذ.
٦- استيعاب الجميع في مجتمع التعلم الشامل.
٧- التدريس القائم على الحب.
٨- تعزيز التعلم المساند للمعاقين.

فالتربية الديمقراطية تتطلب المساواة والعدالة في التدريس بصورة متساوية وعادلة بين كل التلاميذ دون النظر لقدراتهم وإمكاناتهم، وإتاحة الفرص أمامهم بصورة متساوية للمشاركة في الأنشطة المدرسية المختلفة، والاحترام المتبادل مع التنوع داخل الفصول الدراسية الشاملة، وتشجيع التعلم التعاوني لكل التلاميذ، وحق كل تلميذ في التعلم في المسار الذي يرغبه، كالتعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، في ضوء التدريس القائم على الحب والتعليم من القلب من خلال المعلم العام ذلك لكل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل.

* التعليم الشامل يتطلب التدريس العادل:

إن مجموع التربويين والمؤيدين لحركة التعليم الشامل التي تقضي بتعليم كل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية فيما يسمى المدارس الشاملة التي تضم مجتمع متنوع من التلاميذ، من منطلق أحقية كل تلميذ في اختيار البيئة الدراسية التي تناسبه، وعلى الفصول الدراسية الشاملة استيعاب كل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وقبولهم أعضاء فيه سواء من التلاميذ العاديين أو المعلمين بها.

فالشمول التعليمي لكل التلاميذ في نفس الفصول الدراسية يحقق وفق ما يراه المناصرين له، العدل الاجتماعي لدى كل التلاميذ على مختلف مستوياتهم حينما تتاح لهم الاستفادة من جميع مصادر التعلم، ويأخذون نفس الاهتمام والرعاية التربوية بقدر مماثل ومتساو مع ما يأخذه قرنائهم من التلاميذ العاديين دون أن يكون لأحدهما تفضيل عن الآخر، وهذا ما يعنيه التدريس العادل.

كما أن الشمول التعليمي يحقق لدى التلاميذ قيمة الاعتراف المجتمعي الذي يعيشون فيه في المدرسة، لما يوفره من تفاعل مع بقية أعضاء هذا المجتمع الدراسي دون قيود، ويمارسون نشاطات ممكنة وأدوار مجتمعية، مناسبة من شأنها أن تخلق اعترافاً واحتراماً مجتمعياً مدرسياً للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من بقية أعضاء الفصل الدراسي الشامل والمدرسة الشاملة دون التقليل منهم، وفي ذلك تحقيق للتدريس العادل.

إن العدل الاجتماعي بين كل التلاميذ في بيئة الفصل الدراسي الشامل أحد مبادئ التربية الشاملة والتدريس العادل، حيث يوفران الفرص لممارسة التعلم وإيجاد مجتمع منظم وأكثر تقدماً وتنوعاً من كل التلاميذ بما يساعد على العناية والاهتمام بتحسين طرق تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وبذلك فالتدريس العادل هو أساس التعليم الشامل حتى يبقى كل التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في

الفصول الدراسية الشاملة ويشعرون بقبولهم فيه وعضويتهم له دون إحساس منهم بالتمييز أو غيره.

فمن ملامح التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة، أن يشعر المعلم العام أن التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، أنهم موضع اهتمامه بدرجة مساوية لبقية التلاميذ الآخرين، وذلك قد يتطلب منه أن:

١- يتعامل معهم بشكل أكثر إيجابية.
٢- يفهم سلوكياتهم وشخصيتهم كبشر مثل الآخرين.
٣- يقيم معهم علاقات صداقة قوية.
٤- يصغى إليهم بشكل مناسب وفق طريقة الاتصال بهم.
٥- يتعلم التواصل معهم بلغتهم دون وسيط.
٦- يشعرهم بعضويتهم الحقيقية في الفصل الدراسي.
٧- يظهر لهم سعادته بوجودهم في الفصل وتفاعله معهم وحماسه في العمل معهم.

إضافة لذلك فإن المعلم العام في الفصل الدراسي الشامل مطالب في التوجه نحو التدريس العادل لجميع التلاميذ فيه، خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، بأن يوجه بقية التلاميذ الآخرين في الفصل الدراسي نحو جدوى وقيمة ممارسة التعلم جنباً إلى جنب مع زملائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل قبول وتعاون مشترك بينهم، وأنه على قدر الإيجابية في التعامل معهم تنجح ممارسات التدريس والتعليم الفعال لمختلف فئات التلاميذ في حجرة الصف الدراسي، كما أن عليه أن يسعى لتعميق وصول درجة القبول هذه لدى التلاميذ العاديين إلى حد تزول فيه الفوارق بين كل التلاميذ، دون أن يشعر ذوي الاحتياجات الخاصة بالعزلة الصفية من بقية أعضاء الفصل الدراسي.

كما أن على المعلم العام في الفصل الدراسي الشامل العمل على أن يغير المفاهيم الخاطئة عن التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة لدى بقية التلاميذ العاديين في نفس الفصل الدراسي مدعماً فكرة أن هؤلاء التلاميذ عاديون لكنهم لديهم احتياجات ذات طبيعة خاصة يمكن أن تلبي بالتعاون معهم والتعلم معاً، وأن تقبلهم في الفصل الدراسي الشامل من قبيل الحقوق التعليمية لهم، والمساواة التعليمية ككل التلاميذ داخل المدرسة الشاملة، كما أن لديهم القدرة على التعلم بكفاءة إذا ما توفرت لهم الطرق المناسبة والإستراتيجيات الملاءمة التي منها التعاون معهم ومشاركتهم خبرات التعلم ومساعدتهم للوصول إلى أقصى درجة من الإنجاز الأكاديمي التي تسمح به قدراتهم.

فالتدريس العادل لفئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية الشاملة، يتطلب كذلك من المعلم العام ومساعده توفير بيئة صفية تدار بعدالة بين جميع التلاميذ بحيث تحقق التعايش الصفي الحقيقي بين فئات متنوعة من التلاميذ، هذا التعايش يقوم على أساس "لنتعلم سوياً" بلا حواجز أو تفرقة في ظل القبول المجتمعي الصفي من جانب التلاميذ العاديين لفئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

كذلك فإن تهيئة البيئة الفيزيائية المناسبة داخل حجرة الدراسة لتناسب فئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من متطلبات التدريس العادل، فتنظيم هذه البيئة من ناحية المقاعد، الإضاءة، التهوية، الوسائل والتكنولوجيا الضرورية وتوافر متطلبات استخدامها، وطريقة تنظيم التلاميذ وجلوسهم معاً داخل الصف الدراسي وغيرها من العوامل التي تسهم في استمرارية تواجد مثل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصل الدراسي الشامل، وتعد من تسهيلات التعليم الشامل لهم في

المدرسة الشاملة، فمن المتوقع أن يكون في مثل هذه الفصول فئة المعاقين بصرياً من المهم تسهيل حركتهم في الفصل كغيرهم فيه.

أيضاً من المتطلب للتدريس العادل توافر التسهيلات المتطلبة لتنظيم وتطوير المعامل الدراسية المختلفة، وتزويدها بكافة الأجهزة والمواد والأدوات التي تناسب كل فئات التلاميذ خاصة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، على سبيل المثال الأجهزة التعويضية المناسبة لفئات المعاقين المتنوعة البصرية منها واللمسية، إضافة إلى تزويد هذه المعامل بالاحتياطات الأمانية الملائمة ليس فقط للتلاميذ المعاقين وإنما كل فئات التلاميذ، وتنظيمها بشكل يلاءم تواجد فئة ذوي الاحتياجات الخاصة للتعلم فيها كمعامل العلوم، وبما يساعدهم على التحرك والتنقل بشكل آمن.

إن التدريس العادل في حجرة الدراسة الشاملة يتطلب مشاركة المعلم العام التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الاهتمام بوجهات نظرهم قدر الإمكان في الطريقة التي يرون أنها مناسبة لهم من حيث تنظيم بيئة الصف الدراسي، والعمل على تكييف هذه البيئة بما يلائمهم ويحقق تعلم فعال لهم مع بقية التلاميذ الآخرين، وهذا أيضاً يتطلب بعداً مهماً يتعلق بهندسة بناء الفصل الدراسي وملاءمته استقبال فئة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة فيه، كمتطلب لتقديم تسهيلات في تعلم وتعليم هذه الفئة من التلاميذ، مع أهمية تعديل ما لم تتوافر فيه هذه الهندسة ليلاءم التعليم الشامل.

ومن المهم أن يتضح لنا أن التدريس العادل في الفصول الدراسية الشاملة يلغي مبدأ لخصومة بين المعلم العام وبين التلاميذ العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة وبمعنى آخر بين كل أعضاء الفريق التعليمي فيها، فلا مكان للخصومة غير التعليمية بينهم حفاظاً على ما تم اكتسابه من المهارات الاجتماعية. لكن في المقابل فإن التدريس العادل يدعم مبدأ الخصومة التعليمية بين المعلم العام والتلاميذ في

الفصل الدراسي الشامل والمراد هنا الخصومة مع أفكار ومفاهيم المتعلمين الخاطئة ذلك لتعديلها في البنية المعرفية لهم، وهي بذلك تعد نوعاً من العدالة التدريسية التي تستدعى أن المعلم العام يكون في خصومة مع أفكار ومفاهيم كل تلميذ قد تكون خاطئة دون تجاهل أي تلميذ من أجل التعلم الصحيح، وهذا ما يمكن تسميته مبدأ الخصومة التدريسية العادلة من أجل الخصومة العقلية لفئات التلاميذ.

حتى أن التدريس العادل لا يعني فقط ممارسة المعلم العام في الفصل الدراسي الشامل لسلوكيات عادلة مرتبطة بالإثابة على إنجاز التعلم، وإنما يرتبط أيضاً بالعدالة في تطبيق مبادئ العقاب التربوية بين كل التلاميذ بشكل مكافئ بما لا يؤثر في ثقة التلاميذ في المعلم، واكتسابهم لمشاعر واتجاهات سلبية نحوه ونحو المحتوى المتعلم، ونحو بيئة التعلم، وأن يدرك تماماً أن اختيار أسلوب العقاب المناسب لسيكولوجية المتعلم والموقف التعليمي يعد نوعاً أو شكلاً من العدالة التدريسية، فالتوازن في تطبيق العقاب مع كل المتعلمين يحقق العدالة في التدريس فقد قال تعالى {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ}(نحل، آية١٢٦)، إشارة إلى التكافؤ في تطبيق العقاب ومناسبته للموقف التعليمي المشابه بين كل المتعلمين العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة، حتى لا تتحول الخصومة من الخصومة مع المفاهيم الخاطئة لدى المتعلمين إلى الخصومة من المتعلمين أنفسهم حيث أن عدم تطبيق العدالة في تطبيق مبادئ الثواب والعقاب بين المتعلمين من شأنه أيضاً أن يكسب المتعلمين اتجاهاً سلبياً ليس نحو المعلم أو المحتوى أو الصف الدراسي فقط بل نحو المدرسة الشاملة ونحو بقية أعضاء فريق التعليم داخل المؤسسة التعليمية.

إن أهم العوامل التي تعكس إجرائياً التوجه نحو التدريس العادل لكل فئات التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل، هو وجوب احترام المعلم العام خاصة والمدرسة الشاملة عامة حقوق التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة كبشر، مما يدفع

نحو تهيئة بيئات التدريس للعمل تجاه تدعيم العلاقات الشخصية بين كل التلاميذ داخل الفصل، وتؤلف فيما بينهم ليؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى تحسين التعلم والنمو لجميع التلاميذ في الفصول الدراسية الشاملة.

وهذا أيضاً يدفع معلم التربية العامة والمدارس الشاملة نحو احترام التنوع بين التلاميذ عند الاختيار بين الإستراتيجيات التعليمية التي تلاءم هذا التنوع وتكون فعالة في التطبيق الصفي، الأمر الذي يتطلب تبني طرقاً تدريسية جيدة تتيح الفرصة لإقامة المشاركة المجتمعية التعليمية بين كل التلاميذ، بحيث تدعم الفروق بين التلاميذ وتتوجه نحو تدعيم الجوانب المحفزة للتعلم القائم على التنوع داخل الفصول الدراسية الشاملة، حتى تصلح المدارس الشاملة المشتركة في إفادة كل التلاميذ، انطلاقاً من وضع اهتمامات التلاميذ وتفضيلاتهم بعين الاعتبار وتهيئة الظروف للتعامل معها.

ولذلك فإن المعلم في الفصل الشامل ليقدم تدريسياً عادلاً أن يعرف كيفية الاستجابة للتنوع في الاحتياجات بين التلاميذ فيه، ومعرفة كيفية إدارة الفصول الدراسية المتنوعة، وكيفية تربية المشاركة بين كل التلاميذ، وتكييف المنهج ليلائم، والقناعة التامة أن قدراً ملحوظاً من الفروق بين التلاميذ يعتبر أمراً عادياً من أجل تكييف التعليم وطرق التدريس الجيدة، والنظر إليها بطريقة إيجابية، واستخدام تكنولوجيا متطورة، والمقدرة على تحديد احتياجات التدريس، والمعلمون أنفسهم أكدوا أنهم يستخدمون طرق تدريس مختلفة وأنها تتغير تبعاً لعدة عوامل منها، التدريس لتلاميذ مختلفين وغير متجانسين كالفصول الدراسية الشاملة.

إن التدريس العادل يتطلب من معلم التربية العامة النظر إلى كل التلاميذ في الفصل الدراسي الشامل بصفتهم عاديون لديهم من القدرات التي تؤهلهم للتعلم في إطار اجتماعي يجمع بينهم وبين قرنائهم من التلاميذ العاديين، وأنهم يمتلكون من

المهارات التي تساعدهم على الإنجاز الأكاديمي والاجتماعي مع بقية أعضاء الفصل الدراسي الشامل، الأمر الذي يجعله يستبعد تماماً في تدريسه الفصل المادئ أو المعنوي بين التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والتلاميذ العاديين إلى أن يصل لدرجة التجانس الظاهري في المجتمع الدراسي الذي يشعر معه بأنه لا يوجد في فصله الدراسي سوى فئة واحدة من التلاميذ.

إضافة إلى ذلك فإنه من المتطلب أن يكون واضحاً في ذهنه كمعلم لكل التلاميذ أن يراعي اللاتجانس الفكري بمعنى الفروق في القدرات العقلية والاجتماعية، فيتعامل معها بمنطق وفلسفة التكيف من جانبه لملاءمتة هذه الفروق وكذلك تكييف كل المكونات التعليمية من المناهج وطرق التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية وأساليب التقويم وقبلهم الأهداف التعليمية لكي تناسب كل التلاميذ في الفصل الدراسي ويحققون معها الإنجاز التعليمي المناسب لكل منهم بعد أن تكون تهيأت لهم نفس الظروف وفرص التعليم بقدر متساو ومتكافئ، بعيد عن التمايز بين فئات الفصل الدراسي في الاهتمام التعليمي.

وعلى سبيل المثال... كيف يكون التلميذ المعاق بصرياً عضواً في الفصل الدراسي الشامل ولا تستخدم معه الوسائل التعليمية التي تعينه على القراءة والاستماع بدرجة تسهم في إنجاحه؟ كيف يكون التلميذ المعاق سمعياً عضواً في الفصل الدراسي الشامل ولا يمتلك المعلم طرق الاتصال المناسبة له كلغة الإشارة حتى يستمر بقائه في الفصل؟ كيف يكون التلميذ المعاق عقلياً عضواً في الفصل الدراسي الشامل ولا تستخدم معه طرق التدريس المناسبة التي تكسبه المهارات الاجتماعية؟ فبدون ذلك لا يكون هناك تدريساً عادلاً بين كل التلاميذ.

إن في قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التربية العامة للتلاميذ العاديين توجه نحو تحقيق العدالة التعليمية والمساواة في تلقي نفس فرص التعليم ومساراته المختلفة بين كل التلاميذ دون التمايز بينهم.

وهذا يتطلب استمرارية في تحقيق هذه العدالة بحيث لا تكون عدالة تسكين وتمكين لذوي الاحتياجات الخاصة في نظام التعليم العام كبقية التلاميذ العاديين، إنما تكون أيضاً عدالة في التدريس داخل فصول النظام التعليمي الجديد وهو الشمول التعليمي، حتى يكون شمولاً حقيقياً وليس دمجاً مكانياً لا قيمة كبيرة له يسعى التعليم الشامل لتحقيقها وهي التعليم للجميع في نظام ومسار تعليمي واحد متكافئ فيه كل الفرص التعليمية بين كل التلاميذ في المدرسة الشاملة.

فبرغم أن كلاً من العدالتين التعليمية والتدريسية متطلبتين لتعليم شامل ناجح لكل التلاميذ، فإن وجود هما معاً متلازمين يحقق أهداف هذا النوع من التعليم، فلا جدوى لأحدهما دون الأخرى، والمثال التالي يوضح ذلك:

أحد وكلاء مدارس التعليم العام التي تضم تلميذه ضعيفة السمع ومتفوقة في الدراسة مقارنة بتلاميذ آخرين عادي السمع في كثير من النواحي التعليمية، إلا أن وكيل المدرسة يعترض وجودها بها ويهدد بطردها بحجة ضعف سمعها رغم أن نسبة ذكاءها (١١٥) ورفض توصية الأطباء بضرورة اختلاطها بزملائها الصم كليا. وأصر على كتابة إقرار على والدة التلميذة بأن المدرسة تخلي مسئوليتها تجاهها، متجاهلاً القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٩م بشأن قبول التلاميذ من ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام وفي جميع مراحله، فهذه حالة تدعم مقاومة

المؤسسة التعليمية للعدالة التعليمية أمير يثير العجب والدهشة، وفي المقابل فإن المعلمين الذين يدرسون لها يمارسون معها عدالة تدريسية وعبروا عن عدم رضاهم عما يفعله وكيل المدرسة و لم يجرؤا أحد منهم على مواجهته لماذا؟ (*). وقد عبرت والدة التلميذة قائلة "بدلاً من أن تحصل ابنتي على تكريم إنساني أو تشجيع باسم التربية والتعليم تتعرض لإهانة وتهدد بالطرد دون سبب".

(*) جريدة المصري اليوم، الاثنين ٢٠١٠/٥/١م السنة السادسة، العدد ٢١٥٧، الصفحة الأخيرة (٢٤)